مركز دراسات المجتمع المدني
CIVITAS INSTITUTE

المؤتمر السنوي الـــ(12)

﴿ حال المجتمع المدني الفلسطيني في ظل المتغيرات ﴾

التحديات والرهانات الوطنية والدولية

ورقة عمل بعنوان:

الشباب الفلسطيني: مسار نحو إثبات الذات وقيادة التغيير... نظرة على الو اقع ورؤية للمستقبل

إعداد/ أ. حسن جمال الداودي

باحث وناشط شبابي

غـــزة – 29 ديسمبر 2020م

This conference is carried by CIVITAS & STS through SIDA funding via OPC, as part of its long-term project "Civil Society Strengthening in Palestine".

The views and content expressed in this publication are the sole responsibility of the partners (CIVITAS & STS), and do not necessarily reflect the views of SIDA or OPC.

OLOF PALME INTERNATIONAL CENTER
Socialdemokrater för tro och solidaritet
Sida

الشباب الفلسطيني: مسار نحو إثبات الذات وقيادة التغيير

(نظرة على الواقع ورؤية للمستقبل)

إعداد: أ. حسن جمال الداودي

مقدمة

تحظى فلسطين بوجود شريحة واسعة من الشباب ضمن نسيجها المجتمعي، حيث بلغت نسبة الشباب الذين أعمارهم ما بين (18 – 29) سنة في الضفة الغربية وقطاع غـزة 22% من إجمالي السكان (1.15 مليون)[1].

وهذا المعطى يعد جوهريًا في الحالة الفلسطينية التي تتميز عن بقية الحالات بأن هنالك مهمات ووظائف كبرى وتحديات جسام أمام الشعب الفلسطيني في مسيره الدائم لانتزاع حريته واستقلاله من براثن الاحتلال الإسرائيلي الغاشم.

والسؤال الدائم والمفتوح على إجابات عديدة هو مدى انخراط الشباب الفلسطيني في بنية ومؤسسات وأطر العمل الوطني الفلسطيني؟ ومدى قدرتهم على إحداث التغيير في تلك الأطر باعتبارهم يحملون مفاهيم متجددة متصلة بحيثيات الزمان والمكان؟ والسؤال ليس افتراضيًا؛ فأكثرية الشباب ترى في نفسها قوة حيوية مبدعة وخلاقة، لكنهم لم يجدوا هيكلاً تنظيميًا منضبطًا يلبي طموحهم وتطلعاتهم، فلسان حالهم يقول إننا نحتاج إلى اتساع أفق لتجنب إخفاقات وعثرات الماضي والسير في الطريق الطويل نحو تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة.

فإذا كان جوابنا يتمحور حول فئة الشباب اليوم يتضح للجميع أنهم فاقدي القدرة على التأثير وبالحدود الدنيا، وأما بالحد الأقصى؛ فهم مغيبون عن هذه الأطر وأصبحوا أمام معادلة التغيّب والتغييب.

إذن نحن أمام معطى جديد يفرض علينا قراءة الواقع انطلاقًا من وجود معضلة حقيقية لها أسبابها ومسبباتها الذاتية والموضوعية.

فتحديات المرحلة خارج إطار النضال الوطني كالتحدي المعيشي والبحث عن الخلاص الشخصي؛ قد فرض نفسه على هذه الشريحة المجتمعية، في حين تعيش الأطر الوطنية الفلسطينية بأغلب تشكيلاتها ومكوناتها حالة من التكلس والخمول في بناها المؤسساتية، فلا هي قادرة على تقديم تصورات عامة لفعل النهوض، ولا هي قادرة على إشراك هذه الشريحة من الشباب في بُنى هذه المؤسسات للنهوض بها.

مشكلات وعوائق تواجه الشباب:

لعله من البديهي التأكيد على أهمية الشباب ودوره في تنمية مجتمعه وتقدم وطنه، ونظرًا لتعقيد وسعة قضايا ومشاكل الشباب في المجتمع الفلسطيني، فإنهم يعانون من عوائق وقيود متعددة الأبعاد، يعود أبرز أسبابها لما يلي:

أولًا: الاحتلال:

لا شك أن الاحتلال يمثل المشكلة الرئيسية التي تواجه قطاع الشباب الفلسطيني، فالاحتلال يعني الجريمة ومصادرة الحقوق والحريات والعذاب والمعاناة التي لا تستثني أحدًا من أبناء الشعب وقطاعاته. وقد تفنن الاحتلال الإسرائيلي في ممارسة هذه السياسات، فقتل وأسر وجرح ونكَّل بالغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني وفي مقدمتهم قطاع الشباب، ما أدى إلى انعدام الأمن، ونشوء العديد من المشكلات التي مست كافة النواحي الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية

[1] http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3786 الإحصاء الفلسطيني 2020

والسياسية؛ ولا نبالغ إذا قلنا أن الاحتلال الإسرائيلي الذي نكبت به فلسطين؛ هو منشأ كل المشكلات والعذابات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

هناك مئات آلاف الشهداء والجرحى والأسرى الذين ارتقوا في ساحات المواجهة مع قوات الاحتلال منذ النكبة؛ وبشكل أقرب للذاكرة تحضر مشاهد الانتفاضة الفلسطينية الأولى وانتفاضة الأقصى والعدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة في الأعوام 2008 و 2012 و 2014، لدرجة يكاد لا يخلو بيت فلسطيني من شهيد أو أسير أو جريح، حيث يمثل قطاع الشباب الأغلبية العظمى من بينهم. فخلال انتفاضة الأقصى وعلى سبيل المثال بلغ عدد الشهداء منذ اندلاع الانتفاضة وحتى عام 2011 حسب تقرير لوزارة الصحة 7,227 شهيدًا منهم 4,607 شهيدًا من الفئة العمرية (18–29)، أي بنسبة 63.7% من إجمالي عدد الشهداء، في حين بلغ عدد الجرحى 60,043 جريح منهم 35,321 من الفئة العمرية (18–29) أي بنسبة 58.8% من إجمالي عدد الجرحى، ما أدى إلى ارتفاع نسبة ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني من 2% إلى 5% أي أن 3% من المعاقين في المجتمع الفلسطيني أصيبوا بالإعاقة جراء الاعتداءات الإسرائيلية بحقهم لتسجل في فلسطين واحدة من أعلى نسب الإعاقة في العالم.

وتتعدد العوائق الإسرائيلية وأبرزها:

1. القيود على حرية الحركة والتجمع، وبالأخص في مدينة القدس والحواجز في الضفة الغربية والتعقيدات المفروضة على السفر لشباب قطاع غزة عبر معبر بيت حانون "إيرز".
2. الاعتداءات والمضايقات والاعتقالات شبه اليومية ما جعل أغلب الأسرى في سجون الاحتلال من فئة الشباب.
3. تدمير البنى التحتية للمراكز الشبابية كالأندية الرياضية والمؤسسات الثقافية وإغلاق مراكز أخرى.

ثانيًا: الانقسام الفلسطيني:

أدت أحداث 2007 الكارثية إلى تفسخ النظام السياسي الفلسطيني، على هشاشته وضعفه، وبات لدى الفلسطينيين سلطتان، ما أدى إلى تعميق ظاهرة الانقسام السياسي والاجتماعي والإداري والجغرافي، وحتى الثقافي والنفسي، بين أبناء المجتمع الواحد، وعلى الأرض التي يناضل من أجل إقامة دولته ذات السيادة عليها وترَسَّخ الانقسام وامتد أفقيًّا وعموديًّا، فزاد النظام السياسي تَفَسُّخاً، وتَفَسّخَت الجُغرافيا، وشبّ جيلٌ كاملٌ والصورة في عينيه وذهنه أن التناقض تناقض فلسطيني– فلسطيني يسير بخط موازٍ للتناقض مع المحتل. وقد شكَّل الانقسام تهديدًا للمصالح العليا للشعب الفلسطيني في عموم أماكن تواجده، ونشأ واقعٌ أصبحت فيه لكل تجمع فلسطيني قضاياه الخاصة، وتراجع الاهتمام فيه بالقضية المركزية، قضية التحرر والاستقلال والعودة، واندفع كل تجمع للانشغال بهمومه الخاصة، وبما يواجهه من تحديات على وجوده. ويمكن تقسيم تداعيات الانقسام على فئة الشباب عبر العناوين التالية:

1. سقف الحريات يكاد لا يفارق الأرض:

ففي الوقت الذي تتفجر فيه الرغبة في التعبير عند بلوغ المرء لمرحلة الشباب كان للشباب الفلسطيني–الذي صادف شبابه مرحلة الانقسام السوداء– النصيب في أن يعاصر مرحلة مركبة لكبح الجماح وتكميم الأفواه، وعلى الرغم من أن تقليص مساحة الحريات وانتهاك الحقوق قد بدأتن مباشرة بعد انقسام فتح وحماس عام 2007 إلا أن طرفي الانقسام فرضا قيودًا غير مبررة وأكثر حدةً في السنوات الأخيرة خصوصًا مع أفول نجم المصالحة ومن ملامح تلك القيود المجحفة:

أ. تشير تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الدورية إلى تصاعد وتيرة الانتهاكات بحق الشباب على صعيد حرية الرأي والتجمع السلمي وتشكيل الجمعيات والإعلام.

ب. برز في العام 2017 شكلٌ خطيرٌ من أشكال التقييد للحقوق الفلسطينية المكفولة، تمثَّل بقانون الجرائم الالكترونية الذي اعتمدته السلطة الفلسطينية وسرى في الضفة الغربية، وقانون سوء استخدام التكنولوجيا والذي اعتمدته سلطة الأمر الواقع في قطاع غـزة؛ والقانونان وجهان لعملة واحدة من الإجحاف واستمراء تقييد حقوق المواطنين وكانت الغالبية العظمى ممن تضرر من هذه القوانين من فئة الشباب الذي يعبر عن رأيه عبر المنصات الرقمية المختلفة.

2. الفئوية والإقصاء أسلوب حياة:

مع تنامي شجرة الانقسام في عمرها؛ تنامت معها حالة الاستقطاب لتزداد حدةً يومًا بعد آخر، وهو ما أفرز تغولًا من الحكومتين الفلسطينيتين على الشباب الواقع تحت رقعة نفوذهما وهو ما أدى لبروز ألوان عدة لإقصاء الشباب المعارض أو غير المؤيد للحزب الحاكم (فتح في الضفة وحماس في غزة) ومن تلك الأشكال:

أ. تجاهل معيار الكفاءة في التوظيف واعتماد معيار الانتماء السياسي.

ب. استحداث هياكل غير مهنية يتم الرجوع لها في تحديد أهلية الشاب واستحقاقه لحقه في الحصول على معاملة رسمية كجواز السفر مثلًا أو وظيفة ما، ومثال تلك الهياكل التقارير الأمنية (الضفة الغربية)، وتقارير أمراء المساجد (بقطاع غزة)، وغيرها من أشكال لا تمت لدولة المؤسسات بصلة إنما أقرب لجمهوريات الموز.

ثالثًا: مشكلات مركبة:

1. البطالة:

أظهر تقرير الإحصاء الفلسطيني لعام 2019 تلاشي نسبة الأمية بين الشباب الفلسطيني حيث بلغت نحو 0.7% في فلسطين (0.8% في الضفة الغربية و0.7% في قطاع غزة) مقارنة مع 1.1% (1.1% في الضفة الغربية و1.2% في قطاع غزة) في العام 2007. كما أظهر ذات المسح ارتفاع نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى بين الشباب لتصل 180 من كل ألف بعد أن كانت 120 من كل ألف.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية فقد واصل **مؤشر البطالة** الارتفاع بين الشباب في فلسطين إذ بلغ 38% لعام 2019 (31% بين الذكور و 63% بين الإناث) بواقع 63% في قطاع غزة و23% في الضفة الغربية. كما تظهر البيانات أن أعلى معدلات بطالة بين الشباب، سُجِّلت بين الشباب الذين يحملون مؤهلاً علمياً يعادل الدبلوم المتوسط فأعلى، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب الخريجين (18–29 سنة) من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى 52%، في 2019 (35% للذكور و68% للإناث)[2]

2. الإدمان:

عاني الشباب الفلسطيني بوصفهم جزءًا من الشعب الفلسطيني الرازح تحت نير الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي من جهة، وسلطة حكومات فلسطينية مقصرة من جهة أخرى؛ ساهمت في قمع حرياتهم وسلب إرادتهم ومصادرة حقوقهم وتهميش دورهم؛ ما أدى إلى خلق شعور عام بالتوتر والإحباط والقلق والخوف والسير نحو المجهول الذي يقود البعض منهم نحو الإدمان على المخدرات للهروب من هذا الواقع القاسي.

[2] http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3786 الإحصاء الفلسطيني 2019

ولا أحد يجهل ما للإدمان من آثار مدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع؛ وقد عمد الاحتلال إلى تجنيد مجموعات في مختلف المدن والقرى الفلسطينية لنشر هذه السموم بين الشباب وتمثل سياسة الاحتلال هذه حربًا غير تقليدية تستخدمها دولة الاحتلال على أبناء فلسطين بهدف تفريغها من أهلها. وهناك العديد من الأماكن التي باتت مراكز لتوزيع المخدرات بشكل علني ومكشوف في القدس الشرقية والمناطق المصنفة ج تحديدًا.

وقد دقت تقارير متخصصة نشرت عام 2016 ناقوس الخطر؛ حيث أشارت إلى وجود حوالي 80 ألف متعاطي للمخدرات في الضفة الغربية، منهم ما يقارب 25 ألف متعاطي في مدينة القدس وحدها، وأشار تقرير نُشر في ذات العام أن قطاع غزة يحوي 100 ألف متعاطي، جلهم من فئة الشباب وهي أرقام جد خطيرة.

3. ***الهجرة:***

يعاني المواطن الفلسطيني كثيرًا من المشاكل التي يعجز معها عن التأقلم والبقاء في بلده؛ ما يؤدي إلى تفكيره بالهجرة، والبحث عن فرص أفضل للحياة خارج فلسطين. ومن العوامل التي تدفع الشباب الفلسطيني إلى الهجرة السياسية والاقتصادية المذكورة سابقًا.

وتشير نتائج مسح الشباب 2015 إلى وجود نسبة كبيرة من الشباب الفلسطيني المعرض لخطر الهجرة الخارجية بواقع 23.6% من الشباب والذين أشاروا إلى أنهم يرغبون بالهجرة إلى الخارج، ويلاحظ ارتفاع النسبة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، إذ بلغت نسبة الشباب الذي يرغب في الهجرة في قطاع غزة 37% مقابل 15.2% في الضفة الغربية.

وحول أسباب رغبتهم في الهجرة للخارج يعود معظمها للأسباب الاقتصادية، حيث أفاد 41 % من الشباب الذين يرغبون بالهجرة للخارج لتحسين ظروف المعيشة، و15% لعدم توفر فرص العمل في فلسطين، بينما أشار 7.5% أنهم يرغبون بالهجرة بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد. كما يلاحظ أن الذكور من الشباب أكثر ميلًا للتفكير في الهجرة مقارنة بالإناث الشابات، إذ بلغت هذه النسبة للذكور 29.1% مقابل 17.8% لدى الإناث الشابات. وفي ذات السياق فإن الهجرة تمثل مخاطر عالية وخصوصاً بالنسبة لفئة الشباب القاطنين في قطاع غزة، حيث رصد المسح أن كثيراً من الشباب تحدثوا عن الهجرة كخيار يتمتع بأولوية كبيرة، فقبل الحرب التي وقعت في العام 2014، كانت نسبة مرتفعة من الشباب تتحدث عن مغادرة قطاع غزة للعمل أو للدراسة، أما بعد الحرب فيميل الكثيرُ من الشباب إلى الهجرة بغض النظر عن الفرص المتاحة خارج القطاع، حيث أشار ما يقارب 64% من عينة الشباب المستهدفين ضمن المسح المذكور إلى أن الظروف الحالية تبرر الهجرة.

التجربة الفلسطينية في العمل مع الشباب:

تجربة العمل الفلسطيني لها من الخصوصية، ما يجعل الحديث عنها كتجربة مستقرة ومتواصلة نوعًا من المجازفة؛ بسبب ظروف الاحتلال وواقع الشتات الفلسطيني؛ فأخذ العمل الفلسطيني نسقين متوازيين تقاطعا معًا في مراحل كثيرة من خلال الإطار الجامع للشعب الفلسطيني: منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها واتحاداتها الشعبية، ولكن بقيت هنالك اختلافات ميزت تجربة العمل في الداخل والعمل في الخارج، حيث الظروف الموضوعية المختلفة فرضت الاختلاف في أشكال التنظيم والتواصل والتجانس. وقد لا يفي هذا الحيز المحدود إعطاء التجربة الفلسطينية في العمل مع الشباب حقها المطلوب، ولكن لا بد من عرض أبرز ملامح هذه التجربة ومحطاتها الرئيسية في الداخل والخارج.

المحطة الأولى:

العمل مع الشباب انطلقت من الخارج، وتحديداً من الجامعات العربية، حيث بدأت النواة الأولى للطلاب الفلسطينيين بتشكيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين في القاهرة، وأخذ الاتحاد العام بالتوسع ليمثل الطلاب الفلسطينيين في الخارج، وبعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، أصبح الاتحاد العام لطلبة فلسطين واحدًا من الاتحادات الشعبية الممثلة في المنظمة ومؤسساتها من خلال اللجنة التنفيذية للاتحاد. وبقي الاتحاد العام جزءًا من منظمة التحرير الفلسطينية ولكن في السنوات الأخيرة أصابه ما أصاب الاتحادات الشعبية الأخرى، حيث بقي جسدًا بدون روح.

المحطة الثانية:

تجربة العمل في الوطن المحتل؛ بدأت في منتصف السبعينات على مستويين اثنين:

<u>المستوى الأول:</u> لجان العمل التطوعي التي ابتدأت في بعض المدن ثم ما لبثت أن امتدت إلى كل أنحاء الوطن وانتقلت من الصيغ المنطقية إلى الصيغ المركزية، أي على مستوى الضفة والقطاع، وكانت هذه اللجان تتبع للتنظيمات الرئيسية الأساسية؛ حركة "فتح"، حزب الشعب الفلسطيني – الشيوعي سابقًا، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وهي الفصائل المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. وقد لاقت هذه اللجان نجاحًا وضمت آلافًا من الشباب في صفوفها من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، ولكن التنافس الفصائلي وعدم توحيدها في إطار وطني مهني أضعف الفكرة مع الوقت، إلى أن تلاشت وتفككت أثناء الانتفاضة الأولى.

المستوى الثاني: تمثَّل في تشكيل اللجان الطلابية سواء في أوساط طلاب المرحلة الثانوية، أو في أوساط طلاب الجامعات والمعاهد، وتبلورت مع مطلع الثمانينات أربع كتل طلابية رئيسية كانعكاس للتنظيمات الفلسطينية الأربعة الناشطة في هذا الميدان، وكتلتين من أحزاب خارج منظمة التحرير وأخذت كل منها تسمية معينة.

وأخذت الحركة الطلابية سواء المُعَبَّر عنها من خلال الأطر، أو المجالس الطلابية التي تشكلت بالانتخاب المباشر وتحالف بين الكتل الطلابية المختلفة. وقد تباين أداء الحركة الطلابية، من حيث النشاط الطلابي المطلبي والوطني بين مد وجزر مع ملاحظة أن الحركة الطلابية بقيت الحركة الوحيدة التي لم تتفكك أطرها، وتميزت باستتباب الخيار الديمقراطي من خلال الانتخابات الدورية (مجالس الطلبة)، إلى أن جاء الانقسام وعطَّل تلك الانتخابات على مستوى جامعات قطاع غزة حتى يومنا.

المحطة الثالثة :ابتدأت مع قدوم السلطة الوطنية، ووجود نظام مؤسساتي حكومي وفصائلي على الأرض الفلسطينية لأول مرة، وهذا المتغير عكس نفسه على بنية العمل الشبابي والعمل الوطني عموماً، حيث أصبح التشكيل الرسمي معبراً عنه بوزارة الشباب والرياضة، ويُشرف على النشاط الشبابي في النوادي والمؤسسات الشبابية، إضافة إلى الأطر الشبابية المحيطة بفصائل العمل الوطني والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في إطار الشباب، وهي منظمات متوسطة العمر ومازالت حتى الآن محدودة التأثير.

سمات عامة لمراحل العمل في أوساط الشباب:

1. أن العمل الفلسطيني ببعده الوطني والسياسي إن كان قد استأثر على اهتمام قطاع الشباب في البدايات، حيث التحق الشباب الفلسطيني من كل الفئات بفصائل العمل الوطني؛ لكن هذا الاندفاع كان اندفاعاً حماسياً غير محكوم بتوجهات

معينة من التنظيمات التي استوعبت الشباب. والإطار الوحيد الذي كان يعبر عن مصالح فئة معينة (فئة الشباب الطلاب) في الخارج هو الاتحاد العام لطلبة فلسطين.

2. في المرحلة الثانية، اتخذ العمل وسط الشباب بعداً أكثر تنظيماً في الداخل والخارج، وعبر عن نفسه من خلال الأطر الجماهيرية الديمقراطية المحيطة بالتنظيمات الفلسطينية، لجان العمل التطوعي، لجان اتحاد الطلبة في المرحلة الثانوية، والكتل الطلابية في الجامعات. وهذه التشكيلات من حيث الأساس كانت قابلة للتحول إلى منظمات وأطر شبابية تستقطب اهتمام كل فئات الشباب وتوجهها بالاتجاه الوطني والديمقراطي المطلبي والمهني، ولكن حصيلة التجربة التي امتدت لسنواتٍ لم تُعْطِ النتائج المطلوبة؛ لأسباب تتعلق بتحول تلك المنظمات الديمقراطية الجماهيرية إلى واجهات سياسية للتنظيمات الأم دون أن تعطي القضايا الاجتماعية الديمقراطية–التي هي الأساس في برامجها– الاهتمام المطلوب؛ ما أفقد هذه الأطر قدرتها على جذب الشباب أو الاحتفاظ بأعضائها، كما أن اتباع سياسة التعيين للقيادات التي تشرف على منظمات الشباب، وتمييز الأعضاء الحزبيين في المراتب، وتسلم المناصب القيادية ساهم في إضعافها، إلى جانب أن الأزمات التي عاشتها التنظيمات الأم، حيث عكست نفسها على هذه الأطر.

3. المرحلة الجديدة التي ابتدأت مع وجود السلطة الوطنية الفلسطينية على إقليمها في الوطن، ووجود هيئات ومؤسسات حكومية رسمية أيضاً شابها العديد من الملاحظات أهمها:

أ. **الهيئات الرسمية الحكومية** التي ترعى الشباب ما زالت حتى الآن من حيث البرامج والتوجهات وآليات العمل غير قادرة على توفير الخدمات المطلوبة للشباب، إلا في حدود معينة وطفيفة، ولعلَّ أهم الأسباب الجوهرية تتمثل في أن التوجهات المطروحة في هذه المؤسسات غير جاذبة، ولا تحظى باهتمام الشباب، وهي محدودة التأثير.

ب. **المنظمات الأهلية والمدنية والديمقراطية** المحيطة بالفصائل الوطنية لم تغادر أزمتها التي عاشتها لسنوات طويلة، والمتمثلة بفقدانها لطابعها الجماهيري، إضافة إلى الوضع الوطني والاجتماعي العام الذي ساد منذ الانتفاضة الثانية مرورًا بالانقسام المستمر، والذي عكس نفسه سلباً على مجمل البنى والمؤسسات الجماهيرية والشعبية.

ج. **النقاش الذي ابتدأ في إطار المؤسسات الأهلية والفصائلية** لم يُفْضِ حتى الآن إلى اتجاهات عمل واضحة، أو استراتيجية عمل مع الشباب، حيث مازال الجدل قائماً بين العمل المهني التخصصي الضيق، والعمل الجماهيري الواسع، مع ملاحظة أن الأساس السياسي وعلاقته ببرامج وتوجيهات هذه المنظمات ما زال أيضاً مثار جدل ونقاش.

د. **خصوصية الوضع الفلسطيني سواء في داخل الوطن أو خارجه**، أفرزت جملة من المشاكل المركبة والمعقدة في أوساط الشباب الفلسطيني تتفوق على مشاكل كل الشباب في الدول المحيطة، وأسباب ذلك واضحة، ففي داخل الوطن تسبب وجود الاحتلال بما يحمله من قمع وملاحقة واعتقال وتخريب مجتمعي وقيمي بأضرار جسيمة طالت المجتمع وبناه وطالت الشباب بشكل خاص. وفي الخارج، عانى قطاع الشباب من أزماتٍ كثيرة، وفي مقدمتها القدرة على الجمع بين متطلبات الشباب الفلسطيني الوطنية والاجتماعية من جهة، والتعايش في حدود الظروف الموضوعية المفروضة عليه في الدول المستضيفة لهم من جهة ثانية.

هـ. **الوضع الفلسطيني وما استجد عليه من تطورات بعد الانتفاضة الثانية**، وثم الانقسام وما ترتب على ذلك من تدمير منهجي لبنى المجتمع الفلسطيني، ما أدى إلى تفاقم أزمة الشباب الفلسطيني، لا سيما وأن معاناة هذا القطاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية باتت ظاهرة للعيان، مما انعكس ارتباكاً وعدم يقينية بالمستقبل. وهذا بطبيعة الحال سيترتب عليه تقوقعاً، أو انسحاباً من العمل العام، وتفشي لظاهرة الاغتراب والبحث عن الخلاص الفردي.

نظرة على واقع الاتحاد العام لطلبة فلسطين:

ساهمت رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة مساهمة رائدة في تشكيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، حيث وجهت الدعوات لكل من روابط الإسكندرية ودمشق وبيروت وأسيوط لعقد أول مؤتمر طلابي فلسطيني في القاهرة. وعقد المؤتمر الأول في ذكرى تقسيم فلسطين، في 1959/11/29، بحضور ممثلي الاتحادات الطلابية العربية والأجنبية واتحاد الطلاب العالمي. ووضع المؤتمر الأول دستور الاتحاد ولائحة تنظيمية لعمله، واعتبر أن مهمته الأساسية خلق الإنسان الثوري القادر على المشاركة في معركة التحرير والإعداد لها، وتوعية الشباب الفلسطيني ويعدّ الاتحاد العام لطلبة فلسطين من الأجسام التمثيلية السياسية التابعة لمنظمة التحرير.

ويشارك الاتحاد في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني بـ 15 عضوًا، ويمثله رئيس الهيئة التنفيذية في المجلس المركزي لمنظمة التحرير. ويتكون البناء التنظيمي للاتحاد من مؤتمر عام، ومجلس إداري، وهيئة تنفيذية، وهيئة إدارية. وقد نجح الاتحاد في احتواء كافة التوجهات الفكرية، الإسلامية والقومية، وسعى لإقامة تحالفات دولية لتعزيز مكانته على الساحة الدولية، وتعزّز موقعه أكثر بعد مؤتمر العام 1962 وبعد ذلك بعامين، تأسست منظمة التحرير، وكانت العلاقة بين المنظمة والاتحاد متوترة في البداية، ومن ثم أصبحت جيدة بعدما هيمنت عليه الفصائل، وعكست تناغمًا في تقسيم المهام لخدمة التحرر الوطني الفلسطيني ضمن عملية ديمقراطية ممثلة لجميع المكونات السياسية للحركة الطلابية. عقد الاتحاد العام منذ تأسيسه وحتى العام 1990 عشر مؤتمرات تجددت فيها قياداته، وكان يحظى باهتمام كبير من قادة الفصائل والمنظمات، فعلى سبيل المثال، حضر جزء من مؤتمراته، كل من قادة منظمة التحرير والفصائل، مثل ياسر عرفات، وجورج حبش، ونايف حواتمة، وسليمان النجاب، وخليل الوزير، وصلاح خلف، وأمناء عامين لفصائل مختلفة. وقد تحول جزء كبير من الطلاب الذين قادوا الاتحاد إلى جزء من القيادة الفلسطينية أو قيادة فصائلهم.

أسهم توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير وإسرائيل إلى التحول نحو مرحلة بناء الدولة ومؤسساتها، مما أدى إلى إهمال مؤسسات منظمة التحرير في الشتات، وخاصة الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وفي ظل تسارع حل الاتحادات والروابط الفلسطينية، تم حل أكثر من عشرين فرعًا للاتحاد العام لطلبة فلسطين". وبالتالي تقليص دور العمل الشعبي والشبابي لصالح مؤسسات السلطة الناشئة والأجهزة الأمنية الرسمية.

وبعدها ساد اعتقاد بعدم الحاجة إلى الاتحادات بسبب التوجه نحو إنشاء الدولة، فقام الطلبة الفلسطينيون في الشتات بتنظيم أنفسهم وذلك في محاولة لملء الفراغ الذي تسبب به إغلاق فروع الاتحاد في مختلف دول العالم، من خلال ربط أنفسهم بأطر وهياكل العمل التي كانت موجودة قبل اتفاقية أوسلو. ويضاف إلى ذلك عودة القيادات الفلسطينية من الخارج وانخراطها في مؤسسات السلطة، وبالتالي إهمال دور الاتحاد والحركة الطلابية في الخارج. علاوةً على ذلك، أدى الفرق الكبير في العمر بين قيادات الاتحاد وأعمار الطلبة الحاليين إلى انقطاع التواصل بينهم، وعلى الرغم من عقد مؤتمرات وانتخابات في اتحادات أخرى كاتحاد المعلمين الفلسطينيين، إلا أنه لم يعقد أي مؤتمر لاتحاد الطلبة منذ العام 1990. ومن المشاكل أيضًا، غياب آلية واضحة للطلاب للانخراط في الاتحاد، وقلة اهتمام الطلبة بالاتحاد وأهدافه ومكوناته، وبالتالي غياب أطر تمثيلية موحدة للطلبة الفلسطينيين في الداخل والخارج، ما أدى إلى عدم توحيد مرجعية العمل الطلابي، وغياب وسائل التواصل بين الأجيال بسبب الفجوة الزمانية والمكانية.

أدى ما سبق، إلى جانب غياب المبادرات الجادة لتفعيل الاتحاد إلى عدم فعالية 80% من فروع الاتحاد تقريبًا، حيث بلغ عدد فروعه 49، أما الآن فتعمل 10 فروع فقط.

الشباب والمشاركة السياسية:

إن الناظر للتجربة الفلسطينية مع الثورة الفلسطينية المعاصرة يرى في ذلك الوقت أن جيل الشباب الفلسطيني قد اجترح المعجزات وأعاد ترميم وبناء الجسم السياسي وبث الروح في مختلف الأطر والمؤسسات وأعاد بناءها وتفعيلها من جديد. ونتيجة لظروف إدامة أمد الصراع مع المحتل بقي هؤلاء ممسكين بتلك المؤسسات باعتبارها خيارهم المصيري. فأغلب المؤسسات الفلسطينية ذات الطابع الوطني لا تحتكم في معاييرها الداخلية إلى سنن محددة لبقاء المسؤول أو ذهابه، بمعنى طمس مفهوم التقاعد الوظيفي لديها، فيمكننا أن نرى أمينًا عامًا قد تجاوز الثمانين عامًا من عمره ويتخذ صفة المشروعية لأنه القادر بحسب منطقه على الحفاظ على النظام الداخلي الذي أرساه وكتبه ودوّنه منذ توليه زمام القيادة والمسؤولية في مطلع شبابه وكأن الشاب إن صار قائدًا يظل شابًا للأبد في الحالة الفلسطينية!. وعملية الخروج من هذه الدوامة المفرغة تقتضي نوعًا من القراءة النقدية لمن يمسكون بتلابيب تلك المؤسسات، قراءة نقدية تدفعهم لتقديم تنازلات حقيقية وبالمجان لصالح فئة الشباب. فالمغالبة محكوم عليها بالفشل الذريع نظرًا لأن الجسم السياسي الفلسطيني قد بلغ من العمر عتياً وشاخ وهرم معه من يمثلونه.

حول الانتخابات:

أ. نظرة للوراء:

كما يعلم الجميع فإن آخر انتخابات تشريعية جرت في 2006 وهنا أسلط الضوء على الحقائق الشبابية التالية آنذاك:

1. ترشح للانتخابات 122 شابًا (18 أنثى و104 ذكور) على مستوى الدوائر والقوائم من أصل 728 مرشحًا.
2. كانت النتيجة أن فاز ما مجموعه 18 شاباً (منهم أُنثيان و16 ذكرًا) من أصل 132 عضوًا هم مجموع أعضاء التشريعي، أي ما نسبته 13.6% من البرلمان شباب تحت سن الـــ40 عاما.
3. توزع الشباب الفائزون على كتلتي "حماس" و"فتح" فقط فيما لم تسجل الكتل الأخرى فوز أي شاب فضلًا عن قلة مقاعدها ككل أصلًا.

* ملاحظة: مسح مؤسسة مفتاح عام 2006 حدد سن الشباب للنواب من 40 عامًا فأقل. وفقًا لتقرير UNDP للعام 2018 والذي بحث أعمار النواب في برلمانات العالم جاء برلمان فلسطين المنتخب عام 2006 في المركز 90 عالميًا من حيث نسبة من هم أقل من 40 سنة فيه بنسبة 13.6% في تصنيف تصدره البرلمان الدنماركي بنسبة 41.34% وتلاه الأوكراني بـــ41.21% فيما كانت النسبة في الكنيست 20% في المركز 55 عالميًا.

ب. ماذا تعني كلمة انتخابات؟!

في يناير 2021 نكون قد أتممنا 15 عامًا منذ آخر انتخابات تشريعية فلسطينية و16 عامًا منذ آخر انتخابات رئاسية أو بلغة أخرى هناك جيل شاب كامل (كل من هو دون 32 عامًا بمجموع يقارب 50% من الهيئة الناخبة) لم يمارس منذ الولادة حقّه في الانتخاب أو الترشح. ومع هذا، لا يلزمنا كثير من الوقت إذا ما تابعنا حديث أي مسؤول فلسطيني من أي قطاع لنسمع "الكليشيه" –احنا مجتمع شاب وفتي– ذات المسؤول الطاعن في السن والذي لا يسمح بأي دماء شابة

في أي هيكل يكون فيه، رسمي أو حزبي أو مدني أو أهلي، المسؤول الذي وجوده في المشهد بحد ذاته طعن في مقولته، يُبدع في نقد أطر الآخرين من منطلق غياب الوجوه الشابة فيها. يا للغرابة!

"كلاكيت" للمرة العاشرة، بعد التوافق النظري على إجراء الانتخابات، وهو التوافق القديم الجديد الذي من غير المؤكد أنه سيخرج من دائرة الخطاب إلى الفعل هذه المرة؛ يجلس العجائز على الطاولة، يقيسون نبض الشارع ويدركون المؤشرات، إذا ما جرت الانتخابات قد يعاقب الجيل الشاب "الأغلبية"، كل الطبقة السياسية التقليدية المسؤولة عن ما وصل إليه الوضع برمته من قاع، ويفرز بدائل جديدة أو يرجح كفة المستقلين والكفاءات والتكنوقراط. تحلل الطبقة نبض الشارع وتفهم ذلك، إذًا، لحماية نفسها ولتجنب تبديل المواقع بين غــزة – الضفة، هي بحاجة لتوافق جديد، تغلفه بغلاف "الوحدة الوطنية" المطلب الشعبي المتكرر.

وتخرج بعد كل هذا الوقت في انتظار التوافق على انتخابات حقيقية بحل عبقري هو نقيضها، القائمة الموحدة التي تحوّل الانتخابات إلى ما يشبه "التزكية" وتُفرغها من مضمونها.

فجأة، وبعد كل هذه الخطايا، وكل هذا الشرخ، وكل هذا الثمن الوطني الهائل والتراجع على كافة المستويات، وتراكم الوجع والفشل، والانقسام السياسي والتشريعي والمؤسساتي الذي تطبع في وعي جزء كبير من المواطنين، بات بمقدور طرفي الانقسام الاندماج في قائمة موحدة من فرط التقارب، وليس مجرد التوافق على إجراء الاستحقاق الانتخابي بعد 15 عامًا من شل المؤسسات الدستورية وتعطيل البرلمان واستفراد سلطاتهم التنفيذية بالحكم .

وعليك كمواطن فلسطيني صالح إعادة منحهم الثقة وانتخابهم مجددًا. فأطراف النزاع/الفشل –وعلى عكس المنطق – قد يكونوا أطراف الحل/النجاح.

هنا يبقى السؤال الأصعب الذي لا يملك أحد الإجابة عليه، هل نذهب إلى انتخابات حقيقية تعيد بناء كل الطبقة السياسية ومن الجذور، وتفرز بنى شابة وأخرى نسوية بما يردم الفجوة بين الديموغرافيا والتمثيل ويقدم خطاب إنقاذي جديد؟ أم تكون الخطوة مجرد استفتاء شكلي وتزكية هدفها احتفاظ كلٌّ بمقاعده والتخلص من الضغوط وإزاحة هذا العبء "الشكلي" عن كاهله و"بقاء حصته"؟

ج. عزوف شبابي عن الحياة العامة!

حول إمكانية مشاركة الشباب بأي استحقاق انتخابي، واستنادًا إلى نتائج مسح الشباب 2015، أفاد 40% من الشباب في الفئة العمرية (29–18) عامًا بأنهم سيشاركون في الانتخابات، بواقع 29% في الضفة الغربية و57% في قطاع غزة، في حين أفاد 29% بأنهم ربما يشاركون، و13 %ربما لا يشاركون، و18% قطعًا أنهم لن يشاركوا، بواقع 16% في الضفة الغربية و21% في قطاع غــزة.

كما أظهر المسح أن 6.3% من الشباب أفادوا أنهم منتمون لأندية ومراكز رياضية بواقع5.7% في الضفة الغربية، 7.4% في قطاع غزة، في حين بلغت نسبة الشباب الملتحقين بالجمعيات الأهلية أو الثقافية أو المنظمات غير حكومية حوالي 3% بواقع 2.1% في الضفة الغربية و 4.4% في قطاع غزة، كما بلغت نسبة الشباب المنتمين للاتحادات والنقابات بمختلف أشكالها 2.4% بواقع 2.1% في الضفة الغربية و 3.0% في قطاع غزة. أيضاً أشارت البيانات أن الشباب الذين شاركوا في أعمال تطوعية كانت بواقع 20%، فيما بلغت نسبة الشباب المنتمين لأحزاب أو حركات سياسية 1.4%في الضفة الغربية و 2.4% في قطاع غــزة.

وتشير نتائج المسح إلى أن نسبة كبيرة من الشباب في فلسطين لا يولي اهتماماً بالمشاركة بأي استحقاق قادم نتيجة الوضع السياسي المتأزم، وعدم إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية في أوقاتها المحددة، وغياب دور الشباب في المشاركة السياسية الفاعلة والحقيقية الجادة، الأمر الذي يتطلب بذل مزيد من الجهود لتوعية الشباب بضرورة المشاركة في الانتخابات والعملية الانتخابية، لا سيما أن جميع الشباب لم يسبق لهم المشاركة في الانتخابات، كونهم بناة المستقبل والقادرين على التغيير في المجتمع نحو الأفضل.

عام 2020 – تحديات طارئة وإثبات ذات شبابي:

لا يختلف أحدٌ في العالم على خصوصية عام 2020 نظرًا لضرب جائحة كورونا الكوكب برمته إلا أن الفلسطينيين بشكل خاص سيذكرونه بحدث آخر بجانب الجائحة ألا وهو موجة التطبيع العربي الإسرائيلي التي ضربت سفينة القضية الفلسطينية بأربع ضربات في آخر ثلاثة أشهر، من العام حيث رعى ترمب عرَّاب صفقة القرن توقيع دول الإمارات والبحرين والسودان والمغرب لاتفاقات تطبيع مع إسرائيل.

وسط هذه القتامة انبلج الأمل من عدة مبادرات شبابية من خارج البنى التقليدية (منظمة التحرير – السلطة الفلسطينية – الأحزاب) اتسمت بالطوعية المطلقة أو شبه المطلقة وحققت نجاحات لافتة نذكر نماذج منها:

الشباب الفلسطيني يواجه جائحة كورونا:

منذ الإعلان عن غزو الفايروس لأماكن تواجدهم، برزت عدة مبادرات بقيادة الشباب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده تركزت أهدافها على تعزيز صمود مجتمعاتهم في ظل تفشي الوباء من خلال الأنشطة الإغاثية وتقديم الدعم النفسي لمحتاجيه، وأغلب هذه المبادرات طوعية بالكامل وبعضها بدعم بسيط من مؤسسات مجتمعية:

1. مبادرة مخيماتنا ضد الكورونا: وقد هدفت لتعزيز الوعي الصحي داخل مخيم شاتيلا للاجئين في لبنان.
2. مبادرة نتوحد لخدمة أطفال التوحد: وقد هدفت لخدمة مرضى التوحد وحمايتهم من أثر الجائحة.
3. مبادرة للإرادة عيون: سلطت الضوء على معاناة ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني في ظل الجائحة.
4. مبادرة التعليم حق: ركزت على أثر الجائحة على طلاب الجامعات في غزة.
5. مبادرة ضد التنمر: هدفت لمعالجة بروز مشكلة التنمر من مصابي كورونا في المجتمع المحلي
6. مبادرة وقايتك صمودك:قدمت الخدمات الإغاثية للاجئين في مخيم مار إلياس في لبنان في ظل الجائحة.

الشباب الفلسطيني يواجه التطبيع:

وسط انشغال المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات بمواجهة انعكاسات كورونا، نتفاجأ بتغريدة لترمب تعلن قص الإمارات شريط سلسلة التطبيع العربي الإسرائيلي ووسط الإغلاق العام في العالم كان الفضاء الرقمي ساحة الرواية والرواية المضادة وهنا برز دور الشباب الفلسطيني المبادر:

- مبادرة اهبد194:

منذ انطلاقتها في مايو 2019 شكَّلت المبادرة التي يقودها ويشارك فيها شباب فلسطيني من كل التوجهات ومختلف مناطق تواجد الشعب الفلسطيني ذراعًا رقميًا ضاربًا يصول ويجول رافعًا بيرق الرواية الفلسطينية، متسلحًا بسيف الحقيقة والمنطق في الطرح، بأكثر من لغة ومن فعاليات المبادرة المرصودة بعد إعلان التطبيع:

1. التوجه لعدة صفحات عبر منصات التواصل الاجتماعي لوزراء وسفراء في الدول المطبعة لمناهضة ما يروجونه من تضليل حول أن التطبيع من مصلحة الفلسطينيين.
2. التوجه لخطاب من شعب إلى شعب يُعْنَى بمخاطبة شعوب الدول المطبعة والتأكيد على الأخوة بينهم وبين الشعب الفلسطيني ومناهضة أي محاولات للاصطياد في الماء العكر يحاول افتعالها الذباب الالكتروني.
3. التواصل مع عدة مجموعات خليجية ضد التطبيع مثل "إماراتيون وبحرينيون وكويتيون" للتنسيق لنشاطات رقمية مشتركة ودعم نشاطاتهم لافتقارها للزخم البشري.
4. تحفيز حركة المقاطعة الثقافية لمهرجانات الإمارات من خلال تسليط الضوء على الكُتَّاب والمثقفين العرب المقاطعين والإشادة بدورهم وشكرهم عبر منصاتهم لتعزيزهم وحث غيرهم على الحذو حذوهم.

إن هذه التمظهرات الشبابية النابضة بالرغبة في الفعل والتأثير ليست غريبة، فقد برزت عديد الفعاليات والحراكات والمبادرات والأجسام الشبابية في الأعوام اللاحقة للانقسام من خارج البنى التقليدية وكانت ذات أثر ومنها: اللجان الشبابية في حركة المقاطعة ولجان العودة ولجان مواجهة الجدار والاستيطان والمجموعات والحراكات الشبابية التي نشطت منذ العام 2011 لإنهاء الانقسام على وجه الخصوص في الضفة والقطاع وأراضي 48 وتجمعات الشتات، وكذلك في ميادين المواجهة مع الاحتلال للتصدي لمخطط برافر[3] في النقب، والاستيطان والجدار، وهبة القدس للتصدي لمخطط البوابات على مداخل باحات الأقصى، والموجات الانتفاضية منذ نهايات العام 2015 ، والتضامن مع الأسرى في اضراباتهم كإضراب الكرامة 2017، ومسيرات العودة في قطاع غزة، وحراك "ارفعوا العقوبات" عن قطاع غزة في الضفة، وحراك "بدنا نعيش" في قطاع غزة وغير ذلك. كلها كانت ولا زالت مؤشرات توفر البيئة وتمنح الحافز للحلم بكيان شبابي فلسطيني ذو نفوذ وتأثير أوسع على الدولة والمجتمع.

حلم الحركة الوطنية الشبابية:

ربما بعد ما تقدم نحتاج أن نطرح السؤال التقليدي: ما العمل؟ وما يجعل السؤال ملحًا أكثر، معرفة أن نسبة الشباب الفلسطيني في مراكز صنع القرار لا تتعدى 1% وفق مسح عام 2018، فإن الشباب الذين يعملون في مهن مشرعين وموظفي إدارة عليا نسبتهم 1% في الضفة الغربية، و0.4% في قطاع غزة.

وعلى مستوى السفارات، لا توجد إحصائيات حول نسبة الشباب بين السفراء لكن توجد قائمة قد تجوز تسميتها بالقائمة المخزية بحق النضال الفلسطيني حيث تشير لوجود 30 سفيرة وسفير يمثلون فلسطين وقد جاوز سنهم الستين جلهم في دول أوروبية يحكمها الشباب!

أمام هذا التهميش تلوح في الأفق فكرة قد تظهر يوتوبية للوهلة الأولى؛ إلا أن المتأمل فيها وفي نوعية الشباب الفلسطيني وجَلَدِهِم وما يقدمونه في سبيل وطنهم يرى أنها ممكنة جدًا وأتحدث هنا عن الحركة الشبابية الوطنية الفلسطينية.

– ماهية الحركة الوطنية الشبابية:

في ظل السياق العام الذي تشهده الحالة الفلسطينية، وفي إطار محاولة التعامل بجدية مع التحديات التي تواجه الشباب؛ يصبح بناء حركة اجتماعية شبابية واحدة من أهم الاستراتيجيات التنموية وحتى السياسية لما تنطوي عليه من فكرة محورية وهي الاستثمار في الشباب بصورة تُسهم في تمكين الحالة الفلسطينية عموماً.

[3] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7_%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%B1

وتسعى هذه الحركة، عبر عمليات التعبئة الاجتماعية وأنشطة الضغط والتأثير، إلى تضمين المنظور الشبابي في كافة العمليات والممارسات والخطط والإجراءات المؤسسية المرتبطة بإدارة المجتمع والاقتصاد والسياسة على المستويين المحلي والوطني.

ويمكن تعريف هكذا حركة على أنها: "فاعل اجتماعي ينشأ عن أفراد شباب –بالضرورة– يعون أن لهم مصالح عامة، ويدركون هوية خاصة بهم، هي جزء من هوية فلسطينية عامة، تمتلك هذه الحركة القدرة على التعبئة الاجتماعية والتي تشكل مصدر شرعيتها".

وتتضمن الحركة العناصر الأساسية التالية: الجماعية والاستقلالية ومستوى من الوعي المرتبط بهوية مميزة تتصل بمصالح فئة محددة من المجتمع.

ويمكن تحديد أهدافها بأنها تسعى إلى التأثير في المجتمع عبر امتلاكها سلطة اجتماعية وشرعية لتحسين مواقع الفئة الشابة والدفاع عن مصالحها وتمثيلها أمام القوى الاجتماعية الأخرى.

وإذا كانت هذه الحركة في بداية انطلاقتها لا تسعى إلى إحراز السلطة السياسية، إلا أنها يمكن أن تدخل في تحالفات سياسية ضاغطة، أو تتبنى قضايا سياسية تتعلق بمشاركة الشباب ودورهم الوطني في سياق الكفاح الفلسطيني من أجل التحرر والاستقلال وبناء الدولة الديمقراطية العصرية وتعزيز المجتمع المدني، مع تبني رؤية العمل على زيادة الوعي في أوساط الشباب وبناء الضمير الوطني الجمعي، وتطوير التوقعات الجماعية عبر أنشطة جماعية ترويحية وتنشيطية وتطوعية وتربوية تنأى بهم عن الصراع الفئوي بأشكاله العائلية والفئوية السياسية، وعن الانغلاق الفكري والتعصب التنظيمي الأعمى، وتحثهم على القيام بمبادرات سلمية لحماية السلم الأهلي، والدفاع عن قضايا الشباب وحقوقهم ومصالحهم، والانخراط الفعال والمستمر في عمليات الكفاح الشعبي ضد الاحتلال وممارساته.

* توضيح: الفكرة أن شرط الانخراط في هذا الجسم مقرون بمحدد عمري قد يكون مثلا (18 – 35) فأي شاب فلسطيني ضمن هذه الفئة العمرية يعتبر عضوًا طبيعيًا في الحركة الوطنية الشبابية تلقائيًا وكل من يتجاوز السن تعتبر عضويته منتهية فورًا.

وتكون لها هيئات منتخبة دوريًا كل عامين على سبيل المثال وتحت كل الظروف يجب أن تقام الانتخابات في موعدها.

– أجسام ظل عنكبوتية!

يتعين على الحركة الشبابية خلق أجسام ظل موازية لكل جسم تمثيلي ابتداءً من المجلس الوطني مرورًا بالمجلس التشريعي والمجالس المحلية وصولًا للوزارات والسفارات ومؤسسة الرئاسة.

تكون هذه الأجسام ذات دور رقابي على الأجسام الأصلية وتوفر لها الرافد الشبابي الجاهز دائمًا لينتزع مكانه في الجسم الأصلي.

فمثلًا تكون هناك سفارة ظل لسفارة فلسطين في الصين يشغل عمل سفير الظل شاب يجيد الصينية بالضرورة وذو أهلية بالعمل الدبلوماسي بسجل أكاديمي ملائم وفريق دبلوماسي شاب معه يوازي عدد الفريق في السفارة الأصلية يقوم بالرقابة على عمل السفارة من خلال دورها الدبلوماسي على الصعيد العام والرقمي ويقدم تقارير النقد الدوري لعمل السفارة ورؤيته التطويرية التي تجعل منه جديرًا لتحمل مسؤولية المنصب في الواقع.

أجل إن الاستراتيجية المطروحة هنا هي استراتيجية اختراق للفضاء العام عنوة بقوة الكفاءات الشابة ومزاحمة العجائز كي يخجلوا ويتركوا المقاعد للدماء الجديدة التي ستخدم الوطن بجودة أعلى.

- مرشحوكم لدينا!

تضم الحركة الشابة فئة عمرية من مختلف التوجهات والذين بالتأكيد منهم من هو منخرط بأحزاب قائمة، هي الأخرى تعاني الترهل والكهولة في بناها، فإذن هي فرصة لشباب الحركة الوطنية ليكونوا على طاولة أحزابهم ترشيحًا ومزاحمة للكبار على مقاعد اللجان المركزية والمكاتب السياسية.

كذلك في حال حاجة تلك الأحزاب لتشكيل قوائم، فعنصر الشباب بالضرورة سيكون أحد أعضاء الحركة الشبابية كما أن القوائم المستقلة يجري عليها ذات القول. كما هو الحال بالنسبة للأندية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.

دور المجتمع المدني في تشكيل الحركة الشبابية:

ليس أمام المجتمع المدني سوى الاستجابة لهكذا خيار وتجنيد الوقت والجهد والمال كي يتحقق هذا الحلم، فإن فكرة كهذه تحتاج رعاية بلا ريب في ظل الحاجة لمقرات لأجسام الظل مثلاً ولوجستيات وتكاليف تشغيلية ودورات تطويرية، بل سيسهم هذا بإبراز دور إيجابي للمجتمع المدني الذي كاد يندثر من قلة تأثيره واكتفاء مؤسساته بتكرار أنشطة مملة لتسليم تقرير للممول تارة وتصوير احتفالية لرفع العتب تارة أخرى. فعلى المجتمع المدني أن يأخذ زمام المبادرة ويلتقط الفكرة ويكون مجتمعًا مدنيًا وطنيًا يدعم حركة شبابية وطنية سيؤدي دعمها لتحول ملموس وكبير جدًا على مخرجات السياسة والاقتصاد والاجتماع في فلسطين الأم.

توصيات ختامية:

في ظل الوضع العام الذي وصفناه، ولمواجهة التحديات الوطنية العامة والخاصة بالشباب الفلسطيني نذكر بعض التدخلات التي توائم مسار قيادة الشباب الفلسطيني للمستقبل، وهي:

1. حراك شبابي يمارس عملية ضغط شبابي وشعبي لتحريك الشارع من حين إلى آخر في مسيرات احتجاجية على الأرض، وفعاليات رقمية للضغط على طرفي الانقسام في الضفة والقطاع، لحثهما على سرعة تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام من أجل مواصلة مسيرة النضال في مواجهة الاحتلال، ويُفضي لعودة عجلة التداول السلمي للسلطة وتجديد المؤسسات بطريقة ديمقراطية.
2. الترويج المكثف للمساهمة في بناء الحركة الوطنية الشبابية من خلال العمل على تعزيز التشبيك والتنسيق بين الحركات والمبادرات الشبابية في الوطن والشتات، بما يساهم في إعادة بناء الحركة الوطنية وتفكيك أزمة النظام السياسي الفلسطيني وإعادة بنائه على أسس الشراكة، وبما يكفل إنهاء حالة الانقسام وضمان استعادة الوحدة الوطنية، وبلورة إستراتيجية شبابية فلسطينية إن لم تكن تحكم فهي مطروحة **كاستراتيجية ظل تراقب من يحكم**.
3. تطوير البنى والهياكل التمثيلية للشباب، وتدشين حملة ضغط عاجلة لتفعيل الحركة الطلابية والشبابية، انطلاقًا من عقد مؤتمر الاتحاد العام لطلبة فلسطين الحادي عشر، وضمان العمل على تعزيز التشبيك بين الأطر الشبابية وتنسيق العمل فيما بينها في كافة التجمعات الفلسطينية من خلال بناء جسم تنسيقي مشترك، وضمان تطوير الخطاب وتكامل الأدوار، وتفعيل الأداء في الشأن الوطني والشبابي والطلابي، وتبني قضايا الشباب ومبادراتهم،

وتعزيز الحياة الديمقراطية في كافة الأجسام الشبابية والطلابية من خلال دورية إجراء الانتخابات لمجالس الطلاب والأجسام الشبابية وفق التمثيل النسبي الشامل.

4. وضع خطة استراتيجية على مستوى الحكومة والمجتمع المدني لابتكار مناهج تعزيز العمل الحر منذ سن مبكرة في أوساط الأطفال والشباب الفلسطينيين، مما يسهم في خفض ملموس لمعدلات البطالة علاوة على اكتساب المرء خبرات عدة في سن مبكرة.

ونختم بقول "إيليا أبو ماضي":

هُمُ الزهرُ في الأرضِ إذ لا زهور *** وشُهُبٌ إذا الشهب مستخفيات

إذا أنا أكرمتُ شــأن الشــباب *** فإن الشبابَ أبو المعجـزات